السلطات الإيرانية والطائفية البغيضة

محمد حامد الجحدلي

سنوات التصحر الفكري والانغلاق الثقافي ، التي يمر به الشعب الإيراني منذ ولادة ثورته القيصرية ، لا زالت تحبو على قدميها بعد أن أصابها الوهن والكساح ، ومن الأمراض التي غالبا ما تصاحب التشوهات عند الولادة ، تعجز عنها كل وسائل العلاج لمعالجة هذه الظاهرة الصحية عفوا الفكرية ، ومن الطبيعي أن تحدث هذه العلل عطفا على تغيير مسار هذه الثورة ، كما خطط لها من قبل قياداتها السياسية (الأبوة غير الشرعية) ، للثورة المزعومة لتتبنى هذه الأفكار المسمومة ، والمهجنة بتطعيم الحقد والكراهية والنرجسية ، وهذا ما حدث فعلا دون أن يقرأ المخططون لها ما يسمى (بقراءة الكف) ، تعبيرا عن الجهل ولغة التعالي وقصور الرؤية ، ليشعلوا فتنة العراق وما آل لها حالها ، وزراعة أحقادهم ضد دول الجوار ووعودهم الكاذبة بتصدير ثورتهم المباركة حسب زعمهم .

ليتهم استدركوا الأمر وامتلكوا أقل القليل من الشجاعة أمام الشعب قبل أن يفكروا في خارج الحدود ، في الوقت الذي كان الشعب الإيراني ، يعيش أزهى فترات عمره الحياتية والمعيشية إبان فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي ، الذي وافاه الأجل بالمنفى في ثمانينيات القرن الميلادي الماضي ، وكون الشعب الإيراني يتمتع بتلك الرفاهية ، وهو ما كان يشهده القائمون على خدمتهم أثناء أداء فريضة الحج ، وما يميزهم عن غيرهم من الحجاج في المستوى المعيشي ، واستئجار أفخم الفنادق والعمائر السكنية ، وألذ الأطعمة التي يتفننون في اختيارها ، عند اتفاقهم مع كبار المتعهدين من داخل المملكة ، كما يجلبون معهم أفخر أنواع السجاد السراجي المشهور عالميا ، بدلا من الأسلحة البيضاء والممنوعات التي وقف لها رجال الأمن والجمارك السعوديين بالمرصاد لمنعها ، واتخاذ الإجراءات الرسمية حيالها .

أتحدث هنا عن ما قبل ولادة تلك الثورة الإيرانية المشؤومة ، وتبعاتها وسلخ الفكر الثقافي الإيراني ، ليكون التحول كما هو واقع هذا الشعب المغلوب على أمره ، والذي يمتلك حضارة من أقدم الحضارات العالمية ، وفق أهواء تلك الزعامات البائسة ذات النزعة المذهبية الطائفية ، ليدفع هذا الشعب ثمن تضحياته أمام هذا الطوفان الغائر في جسد الأمة ، ومن المؤكد أن كل أساليب الظلم والطغيان مصيرها الفناء ، لكن هذا الجفاء من قبل هذه السلطات التي يزداد عداؤها يوما بعد أخر ، أدى لهذه العزلة العالمية وهي على مشارف عقدها الرابع ، دون أن يحملوا ثقافة الوعي السياسي والحكمة الدارجة ، من أجل بقاء الشعب الإيراني بكرامته التي يجب ان يستحقها .

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان التالي

jadl@albiladdaily.com

كاريكاتير أعجبني

التيسير على الراغبين في الحج!

عبدالفتاح أبومدين

×× والحديث عن الحج وسبله، وقد تحدثت بما يليق عن تضحيات الدولة السعودية بما يردده قاصدو الحرمين الشريفين من ثناء تلهج ألسنة الحجيج وأصواتهم الشاكرة لفضل الله وتوفيقه الذي سبحانه يسر لهذه الجموع أداء نسك الحج في أمن وأمان فلله الثناء الجميل والدعاء بأصوات جهيرة للدولة السعودية التي تبذل كل ما تستطيع من حماية ورعاية لوفود الرحمن، فالحمد لله على فضله وتوفيقه وبره لمؤدي نسكهم ولحكومة خادم الحرمين الشريفين فهم ضيف الله البر الرحيم.

×× ولعلي أجنح إلى جانب من تكاليف الحج، فقد زادت وارتفعت هذه التكاليف، وليس كل راغبي أداء فريضة الحج بقادر على ذلك، وتعوّد غير القادرين على التكاليف المالية الكثيرة، فيفترشون الأرض والطرقات! ولعلي أرجو ولا اقصد الشركات والمختصين في مشروعات خدمة الحجيج في الداخل: نقلاً بالحافلات والسكن في الخيام في عرفات وفترة التوقف في المزدلفة والطوافة والسعي!إلخ! القادرين من حجاج الخارج ومن داخل المملكة لا أخوض فيه لأنه ليس من شأني!

×× إن ذوي الدخل المحدود من السعوديين والمقيمين يحتاجون إلى تيسير النفقات ليخف افتراش الأرض لا سيما في"منى"! التيسير الذي أعنيه على غير القادرين.

×× التكاليف التي أشرت إليها لا تشمل الطعام في المشاعر وإنما كما قلت:النقل والطواف والسعي، ويمكن أن يتم النقل في الذهاب إلى عرفات من مكة بعد الطواف والسعي التوجه إلى عرفات، بحيث لا تتجاوز هذه التكاليف عن"٢٠٠٠" ألفي ريال، ليخف افتراش الأرض لا سيما في"منى"! أرجو أن تتولى وزارة الحج هذا التخفيف المادي!.

×× أرجو مخلصاً أن يدرس هذا الاقتراح وصولاً إلى حلول لا ضرر فيها ولا ضرار! والأمل الوطيد أن سمو مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة مكة المكرمة وقائد مسار الحج والحجيج دراسة هذا الموضوع وسموه أدرى وأعلم بما قلت لأننا نعنى بالمسار الذي يؤدى إلى ما يريح هذه الأفواج من راغبي أداء نسك الحج؛ فالتيسير أدرى واعلم به العالمون، وكاتب مثلي يبدي فقط رأياً! والأمر بعد الله لولاة الأمر والحمد لله أولاً وآخراً.

إن العالم يتغير .. (الغفلة)

زين أمين

استشاطت وسائط التواصل الاجتماعي غضبا لما جري ويجري في وزارة النقل من خلافات وصراعات بين الوزير ومرؤسيه .. واولها عندما قرر الوزير نقل مقر هيئة الطيران المدني الي مدينة الرياض .. واخرها عند قبوله الفوري لاستقالة احد التنفيذيين في قطاع الملاحة الجوية لخلاف علي الصلاحيات .

انني هنا لن اناقش حيثيات الازمات والخلافات في وزارة النقل بين الوزير وموظفيه ..فهذه امور داخلية تخضع للنظام والصلاحيات المخولة للوزير ومرؤوسيه في وزارة النقل .. انما اناقش انماط السلوك الاداري المتعجرف والمتسلط لبعض المسؤولين والمديرين السعوديين ..وهم يقودون أعمال وزاراتهم واداراتهم .. وهم (منشايين) ..

لقد اصبت بصدمة وذهول وانا اعيد بحث وتحليل مايجري بين الرؤساء والمرؤسين .. ومدي تأثير ذلك علي مقدرات الوزارات والاجهزة والشركات والمؤسسات .. ونحن مقدمين علي خطة التحول ٢٠٢٠ وتوجهات ورؤية المملكة ٢٠٣٠ .. هل هذا هو نمط المديرين الذين سيقودون المستقبل ؟

يكفي عزيزي القارئ ان يكون امامك ثلاثة او اربعة نماذج لمديرين يعتقدون ان المواطنين او الموظفين (مدلعين) واخر ينكر علي المواطن حقوقه ويقول بلا مواطن .. بلا بطيخ ..وثالث يقول لاحد التنفيذيين (بلاشي بربرة) وما خفي كان اعظم ..!! خوفي ان هذا التطاول ..وهذا الصلف في التعامل من قبل بعض الرؤساء يصبح ثقافة وسمة ادارية؟ !

سوف لن اتسامح واتساهل واجد الاعذار لهؤلاء المسؤولين! ! او ان نعتبرها فلتات لسان غير مقصودة نظرا لحساسية الامور حيث ان الموضوع اخطر من ذلك بكثير ..

انها الفجوة بين الاجيال ..اجيال القيادة والادارة وهم من الكبار وطاعني السن ثقافتهم الادارية اكتسبوها من الافكار السلطوية العتيقة ذات المسار الهرمي التقليدي في الادارة ..وبين جيل من الشباب معاصر لما يجري حوله محليا وعالميا ..ويشارك اقرانه في العالم قيم ومفاهيم الادارة الحديثة التي اساسها العمل الجماعي .. والتواصل الفعال بين القيادة والمرؤسين ..

هذا الجيل من العاملين والموظفين قدواتهم منتشرون حول العالم ..فهذا بيل جيت يلبس الجينز ويركب الدراجة واوباما وهو ياكل سندويتش الهامبورجر من احد المطاعم الشعبية .. واخر.. رئيس وزراء يركب المترو مع عامة الناس وثالث ..ورابع ..وخامس .. يمكن لاي مواطن ان يقاضيهم ويحاسبهم علي تقاعسهم وفشلهم وفسادهم. . او حتي علي فلتات السنتهم !!

الا يعلم قادة التحول والتغيير ان قيادة شركات

المستقبل تتطلب سلوكا معينا ومختلفا في التعامل مع المرؤوسين ..حتي يمكنهم ان يحققوا اهداف شركاتهم والسبب ..ان اساليب العمل وادواته اختلفت حيث كان التواصل مباشرا (وجها لوجه) بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الموظفين بعضهم البعض .. اما انماط العمل اليوم اصبحت تتم عن طريق البريد الالكتروني والهاتف ومواقع الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي .. وكلها تتم من امام شاشات واجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية واللوحيات .. وهذا بالقطع يتطلب من المديرين مهارات التواصل الفعال غير المرئي والذي يعتمد علي الصوت الدافئ الودود والتعليمات الدقيقة المكتوبه بالفاظ مهذبة تراعي احاسيس المتلقي وكلمات وتعابير محفزة للانجاز ..

بيئة عمل المرؤسين في القرن الواحد والعشرين .. تتميز بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرار بين الرؤساء والمرؤوسين ..حيث الفجوة المكانية والزمنية في التعامل منحت الموظف قوة وسيطرة واحساسا وعظمت الشعور لديه ب (الانا) . وهذا بالضرورة يستدعي القادة والمدراء ان يمتلكوا المهارات لادارة ال (أنا) المتعاظمة لدي موظفيهم ..وذلك باحترامهم ومكافأتهم وطلب المعونة منهم ومشاركتهم في تبادل المعلومات وحل المشكلات واتخاذ القرارت .. لان هذه الاجيال من الموظفين امامهم الصورة الكبيرة علي الشاشات ويمتلكون المعلومات والتحليلات والحقائق ..اما المدراء فقط امامهم النتائج المختصرة ..

اما الجانب الاخير المهم في سمات اعمال العصر هي التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين .. ودائما ما يكون الفريق اقوي واكثر قناعة بمعلوماته في دعم القرارت الادارية ..

العمل الجماعي يتطلب قائدا اوركستراليا .. تماما مثل المايسترو وهو يقود فريق العازفين (الاوركسترا) حيث مهمته الاولي هي التحفيز بنظراته وحركاته وهمساته للعازفين ..وايجاد التوافق (الهارموني) لاصوات الاتهم. وان يقف بينهم وعلي مسافة واحدة من جميع افراد فريق عمله وان يكون القائد جزء من هذا الهارموني.

وعلي قادة المستقبل لدينا والذين سيديرون ويفعلون خطتي التحول والرؤية ..ان يعوا ان الاجيال تغيرت .. وان العالم تغير ...

إعادة إعمار قطاع غزة بالأرقام

د.ماهر تيسير الطباع

في صيف عام ٢٠١٤ تعرض قطاع غزة إلى حرب إسرائيلية شرسة و ضروس و طاحنة استهدفت البشر و الشجر و الحجر وحرقت الأخضر واليابس دون تمييز وخلفت دمارا هائلا ، وأدت إلى تدمير ١١ ألف وحدة سكنية بشكل كلي ، و ٦،٨٠٠ وحدة سكنية تضررت بشكل بالغ وأصبحت غير صالحة للسكن ، و ٥،٧٠٠وحدة سكنية تضررت بشكل كبير و ١٤٧،٥٠٠ وحدة سكنية تضررت بشكل طفيف.

وتعرضت البنى التحتية إلى دمار هائل و تم الحاق الضرر في ٧٥ كيلومترا من الشوارع ، وقدرت الأضرار التي لحقت البُنى التحتية للمياه والكهرباء بأكثر من ٩٠مليون دولار، وتضررت خلال الحرب الإسرائيلية ٢٣٦مدرسة حكومة وخاصة، ٩١ مدرسة تابعة للأونروا، ١٢ مؤسسة للتعليم العالي، و١٩٩ روضة أطفال ، هذا بالإضافة إلى المجازر التى ارتكبتها إسرائيل بحق الاقتصاد الفلسطيني و التى أدت إلى خسائر مباشرة نتيجة للتدمير الكلى و الجزئي و الحرائق لما يزيد عن ٥،١٥٣ منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة و الاستراتيجية و المنشآت المتوسطة و الصغيرة و التى تمثل مجمل اقتصاد قطاع غزة في كافة القطاعات (التجارية و الصناعية و الخدماتية).

و بعد مرور أكثر من عامين على إنتهاء حرب صيف ٢٠١٤ نرصد حقيقة ما تم إنجازه في ملف إعادة إعمار قطاع غزة بناء على أرقام حديثة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة – أوتشا ، ومؤسسة شيلتر كلستر والتي تقوم بمراقبة عملية إعادة الإعمار والبنك الدولي.

بلغ إجمالي التعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بمبادرة من جمهورية مصر العربية والنرويج والسلطة الوطنية الفلسطينية، خمسة مليارات دولار ، من بينها ٣،٥ مليار دولار بهدف دعم اعادة اعمار قطاع غزة بعد حرب تموز/يوليو ٢٠١٤.

ما تم صرفه لإعادة اعمار غزة هو ٤٦٪ أي مبلغ ١،٥٩٦ مليار دولار من أصل ٣،٥ مليار دولار، تم تخصيص ٦١٢ مليون دولار للأمور المستعجلة، و٢٥١ مليون دولار للمساعدة في ميزانية الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين) و٨٩ مليون دولار للوقود، و٣٨٦ مليونا للبنية التحتية، و٢٥٣ مليونا عبارة عن مساعدات انسانية طارئة، و٢٩٩ مليونا لدعم الميزانية الحكومية.

من بين ما يقارب من ١٠٠،٠٠٠فلسطيني هدمت منازلهم أو لحقت بها أضرار جسيمة خلال الحرب التي وقعت في عام ٢٠١٤ ما زال ٦٥،٠٠٠فلسطينيا مهجرين ، و

> في صيف عام ٢٠١٤ تعرض قطاع غزة إلى حرب إسرائيلية شرسة و ضروس و طاحنة استهدفت البشر و الشجر و الحجر وحرقت الأخضر واليابس دون تمييز وخلفت دمارا هائلا ، وأدت إلى تدمير ١١ ألف وحدة سكنية بشكل كلي

أكثر من نصفهم قد لا يحصلون على أي مساعدات نقدية خلال النصف الثاني من عام٢٠١٦ بسبب نقص التمويل الدولى.

بلغ عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى دعم نفسي إجتماعي مستمر ما يقارب من ١٦٠ الف طفل في قطاع غزة.

عدد الوحدات السكنية التى تمت إعادة بنائها من جديد قد بلغت ١١٨١ وحدة سكنية ، من أصل ١١ ألف وحدة سكنية دمرت كليا خلال حرب عام ٢٠١٤ وهي تمثل فقط ١٠،٧٪ من كافة الوحدات التي تم تدميرها كلي ، و لا يزال نحو ٥٠٪ من المنازل المُدمَّرة تدميرا جزئيا وشديدا بحاجة إلى ترميمات.

لم تتم تلبية سوى ١٦ ٪ من احتياجات إعادة إعمار قطاع غزة الكلية المُوضَّحة في التقييم المُفصَّل الذي أعد بعد حرب ٢٠١٤.

مجمل ما تم تَوريده من مادة الاسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة لا يتجاوز ٩١٥ ألف طن منذ إعلان وقف إطلاق النار و هذه الكمية تمثل حوالي ٣٠٪ من إحتياج قطاع في الوضع الطبيعي خلال الفترة السابقة.

بلغ عدد المنشأت الاقتصادية التى تم إستهدافها في كافة القطاعات (التجارية و الصناعية و الخدماتية) ٥١٥٣ منشأه اقتصادية ، وبلغ حجم ضررها مايزيد عن ١٥٠ مليون دولار وذلك وفقا لتقديرات الفريق الوطنى للإعمار، وقدرت تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها بحسب ما تم رصده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر و اعادة الاعمار بحوالي ٥٦٦ مليون دولار ، وحتى يومنا هذا فإن المبالغ التي تم تخصيصها لإعادة إعمار القطاع الإقتصادي تقدر بحوالي ٢٥ مليون دولار فقط من خلال المنحة القطرية والكويتية ، وتم رصد معظم هذه المبالغ لإعادة إعمار وتعويض ٣٢٠٠ منشأه من المنشآت الصغيرة التي تضررت بشكل جزئي بسيط.

وفي النهاية فإن كافة الأرقام تتحدث عن البطء الشديد في عملية إعادة إعمار قطاع غزة وعدم إلتزام المانحين بوعودهم إتجاة عملية إعادة الإعمار ، وسوف تستغرق عملية إعادة الإعمار سنوات طويلة في حال لم يحدث أي تغير جوهري في السياسات الإسرائيلية إتجاة قطاع غزة وإنهاء الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من عشر سنوات.

الاغتيال الاقتصادي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

ناهض الرفاتى

المواجهة التى يخوضها الفلسطينيون ليست فى الجانب المقاوم فقط والحفاظ على الهوية والأرض ولكنها فى كل جوانب الإحتكاك والصدام مع الإحتلال ، فالإقتصاد الفلسطينى ساحة من ساحات الصراع والإحتكاك تحاول فيه اسرائيل كسره واضعافه واغتياله عند اللزوم فاسرائيل تمتلك اقتصادا وصيا على الفلسطينيين كان لإتفاق باريس الإقتصادى المشئوم دورا محوريا فى بقاء التبعية للنظام الإقتصادى الإسرائيلى من خلال بنود اتفاق سمحت بأن يكون للإحتلال غرفة تحكم فى اقتصاد الأراضى الفلسطينية دون حسيب ورقيب ، واذا ما سمح بأنشطة اقتصادية فانها أنشطة لغرض الإستهلاك الذى يجلب الأرباح للإقتصاد الإسرائيلى ولايحقق تنمية ولا تمكنه من الدفاع عن نفسه تجاه السياسات الاقتصادية الإسرائلية التى تستخدم العقوبات الإقتصادية لكسر ارداة الشعب الفلسطينى من خلال السيطرة على المعابر وكمية النقد وطبيعة البضائع المسموح .

فلا يخلو مؤشر اقتصادى سلبى الا وكانت اسرائيل تقف وراءه، فتوسع النشاط الإقتصادى مرتبط بالإجراءات الإسرائيلية فى كل صغيرة وكبيرة ، وكل مؤشر ناجح أو ايجابى فهو محاولة كسر هذه القاعدة ، فالأزمات الإقتصادية فى هيكل الإقتصاد الفلسطينى كبيرة جدا فلا استراتيجية وطنية للحد من معدلات الفقر بين شعب مقاوم يفترض أن يكون حرا وصلبا ، ولا مواقف دولية مساندة لكى يعيش هذا الشعب حياه كريمة بعيدة عن وصاية العدو، ولا أبواب تفتح لأسواق العمل كى تحفظ بركة وجودهم فى ظل عالم يعيش الوهم وهم يعيشون ابتغاء أمل الناس جميعا.

فالسلطة تعتمد فى نفقاتها على المنح والمساعدات بشكل أساسى الى جانب واردات المقاصة الفلسطينية (التخليص الجمركى ، الرسوم الجمركية) التى تحصلها اسرائيل لصالح السلطة على الواردات الفلسطينية التى تفتقد الدقة والشفافية من جانب اسرائيل ،وهى فى حقيقة الأمر المصدر الرئيسى لهذه النفقات التى تصل فى حدود ٧٠ ٪ والتى تذهب لبنود نفقات الرواتب والأجور وبالمحصلة تذهب للإستهلاك المحلى الذى لا يصنع اقتصاد ولا تنمية ، فالضرائب المباشرة التى يمكن أن تفرضها السلطة على اقتصاد تغتاله اسرائيل كل لحظة هى كمحاولة اطلاق الرصاص على شخص ميت أصلا ، و واقع الحاجات المتنامية من فقراء وأصحاب الحاجات الذين ترتفع نسبتهم فى كل يوم يجعل من موازنة السلطة تعيش الإختناق بسبب عدم قدرتها على

> الإقتصاد الفلسطينى مظلوم ومكتوف الأيدى حتى الأعناق من اتفاق باريس ، ومن قلة همة فى الوقوف تجاه قضايا البطالة والفقر التى تدفع ببعض الأحرار الى فقد رجولتهم وكرامتهم والذهاب باتجاه اليأس والعمالة

استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية ، سلطة تعانى من قلة حيلة فى وضع سياسة مالية ملائمة ومحفزة للنشاط المالى ، فالأدوات المالية أيضا محكومة باتفاق باريس التى يطبق فيه التعريفة الجمركية للإقتصاد الإسرائيلى ، فى ظل المشاكل الكبيرة من البطالة والفقر ، فالبطالة فى معدلات متزايدة خاصة فى صفوف الشباب الذين يفترض بهم بناء مستقبلهم ، فغزة على سبيل المثال تصل نسبة البطالة فى صفوف العمال الى ٧٠ ٪ والفقر يصل الى نسبة ٦٠ ٪ ، أما عن البطالة بشكل عام فى غزة فهى تصل الى حدود ٤٤ ٪ وفى الضفة الغربية ١٩ ٪ وعلى مستوى فلسطين حوالى ٢٧ ٪ وهى نسب بالتأكيد مرتفعة وتجعل من أمال الناس ومستقبلهم فى حيرة وشقاء وبؤس .

فالشعب الفلسطينى لا يحتاج أموال المساعدات لتوفير الطعام والشراب فقط بل يحتاج للعمل سواء فى الداخل أو اتاحة الفرص أمامه فى الأسواق العربية وخاصة الخليجية .

الإقتصاد الفلسطينى مظلوم ومكتوف الأيدى حتى الأعناق من اتفاق باريس ، ومن قلة همة فى الوقوف تجاه قضايا البطالة والفقر التى تدفع ببعض الأحرار الى فقد رجولتهم وكرامتهم والذهاب باتجاه اليأس والعمالة والسقوط الأخلاقى والتفاهات التى تملأ عيون وعقول الشباب المتسكع فى أرصدة الإنتظار.

فاذا ما سلمنا من اغتيال اسرائيل لإقتصادنا لا نسلم من اهمال العرب والمسلمين فى أن نعيش حياه كريمة وشبابنا على بوابات الشهادة والدفاع عن حياض الدين ينتظرون ، أفلا نكون مثل اليهود فى كل مكان وهم يدعمون بناء المستوطنات فى القدس المحتلة والضفة ، فالرجل المعدم ليس برجل حر كل هذا يحدث ونحن نملك مذهبا اقتصاديا اسلاميا جميلا يكرس التكافل والعدالة والأخوة ويبنى العزة والكرامة لكنه غائب عن حياتنا أوغيب ، تغطيه غبارمرحلة الهزيمة والإنكسار ، مرحلة الإستبداد والفساد ، ففلسطين ما كانت لتضيع لو كان الإسلام عزيزا بين المؤمنين .